جامعة المنصورة
كلّيّة الحقوق
إدارة الدّراسات العليا والبحوث
قسم العلوم الاقتصاديّة

بحث بعنوان

الاستثمارات غير النفطية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة تحليلية مع التطبيق على السعودية

(جزءٌ من رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير)

كليّة الحقوق – جامعة المنصورة

إشراف

أ.د/ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف

أستاذ الاقتصاد السّياسيّ والتّشريعات الاقتصاديّة
ووكيل كلّيّة الحقوق لشئون الدّراسات العليا والبحوث
كلّيّة الحقوق- جامعة المنصورة

إعداد الباحث

عبد الله بن حنيف بن غازي العتيبي

باحث ماجستير بقسم العلوم الاقتصاديّة

١٤٤٥هـ/٢٠٢٤م

ملخص الدراسة

شهد الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة تحولات هيكلية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع النفط، وتوسيع قاعدة الاستثمارات غير النفطية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠. وانطلاقًا من هذا التوجه، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تؤديه الاستثمارات غير النفطية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال دراسة تحليلية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث تناولت الإطار النظري للاستثمار غير النفطي والتنمية المستدامة، ثم درست الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها في المملكة، ومدى كفاءتها في دعم هذا النوع من الاستثمار لتحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المملكة حققت تقدمًا ملحوظًا في مجال تنمية الاستثمارات غير النفطية، غير أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية بما يضمن توافقها مع معايير التنمية المستدامة.

واختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات، من بينها اقتراح مادة قانونية جديدة تربط بين الترخيص الاستثماري ومدى التزام المشروع بمبادئ التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار غير النفطي – التنمية المستدامة – المملكة العربية السعودية – رؤية ٢٠٣٠ – التشريعات الاقتصادية – الأثر القانوني.

Study Summary

In recent years, the Saudi economy has undergone structural transformations aimed at reducing dependence on the oil sector and expanding non-oil investments as part of the Kingdom's Vision 2030. Based on this orientation, this study aims to analyze the role of non-oil investments in achieving sustainable development goals through an analytical study applied to the Kingdom of Saudi Arabia.

The study adopted an analytical comparative approach, addressing the theoretical framework of non-oil investment and sustainable development, while also examining the legal and regulatory frameworks in force in the Kingdom and their effectiveness in promoting sustainable development across its economic, social, and environmental dimensions.

The findings indicate that Saudi Arabia has made significant progress in enhancing non-oil investment; however, there remains a pressing need to develop the legislative and institutional environment to align with sustainable development standards.

The study concludes with several results and recommendations, including a proposed legal article that links investment licensing to the project's compliance with sustainable development principles.

Keywords:

Non-oil Investment – Sustainable Development – Saudi Arabia – Vision 2030 – Economic Legislation – Legal Impact.

مقدمة

أولًا: موضوع الدِّراسة:

تعتبر الاستثمارات غير النفطية من الأدوات الاقتصادية الحيوية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف الدول، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية التي تفرضها تقلبات أسواق النفط.

ففي عالم يشهد تحولات مستمرة في الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري تنويع مصادر الدخل الوطني بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على الموارد النفطية. تأتي الاستثمارات غير النفطية في هذا السياق لتشكل حجر الزاوية لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وهي الأبعاد الأساسية لأهداف التنمية المستدامة.

حيث تسهم الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل التعليم، والصحة، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية في خلق فرص عمل مستدامة، وتطوير المهارات البشرية، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد. كما أنها تدعم التحول نحو اقتصاد أخضر يتسم بالكفاءة ويعزز من قدرة الدول على التكيف مع التحديات المستقبلية. وعليه، تبرز أهمية تسليط الضوء على دور هذه الاستثمارات في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتعرف على الفرص والتحديات التي قد تواجهها الدول في هذا المسار

ثانيًا: تساؤلات الدراسة

ينبثق عن التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمارات غير النفطية في المملكة العربية السعودية؟

٢. إلى أي مدى تتوافق السياسات الاستثمارية غير النفطية مع أهداف التنمية المستدامة؟

٣. ما الأثر العملي للاستثمارات غير النفطية على المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية ؟

٤. ما أبرز التحديات القانونية والمؤسسية التي تعيق تحقيق أثر تنموي مستدام للاستثمارات غير النفطية؟

ثالثا : مشكلة الدراسة:

في ضوء ما يشهده الاقتصاد السعودي من تحولات هيكلية جذرية ضمن إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، برز توجه واضح نحو تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليص الاعتماد على قطاع النفط، من خلال تعزيز الاستثمارات غير النفطية في قطاعات متعددة كالصناعة، والسياحة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة.

غير أن هذا التحول، وعلى أهميته الاستراتيجية، لا يثير فقط تساؤلات اقتصادية، بل يمتد إلى تساؤلات قانونية وتنظيمية حول مدى كفاءة الإطار التشريعي والمؤسسي المنظّم للاستثمارات غير النفطية، ومدى مواءمته مع أهداف التنمية المستدامة، وما إذا كانت تلك الاستثمارات تحقق أثرًا فعليًا في مؤشرات التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: ما مدى إسهام الاستثمارات غير النفطية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وما مدى كفاءة الأطر القانونية والتنظيمية الحاكمة لها في دعم هذا الإسهام؟

رابعًا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. بيان المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمارات غير النفطية والتنمية المستدامة، من منظور قانوني واقتصادي.

٢. تحليل الأطر القانونية والتنظيمية الحاكمة للاستثمار غير النفطي في المملكة.

٣. تقييم مدى ارتباط هذه الاستثمارات بأهداف التنمية المستدامة، في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٤. الكشف عن أوجه القصور أو التحديات التي تواجه تفعيل الدور التنموي للاستثمار غير النفطي.

٥. تقديم مقترحات تشريعية وتنظيمية لتعزيز مساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة.

خامسًا: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الجوانب الآتية:

الأهمية العلمية:

تسعى الدراسة إلى بناء إطار قانوني تحليلي يربط بين الاستثمار غير النفطي والتنمية المستدامة، في ضوء رؤية وطنية طموحة تستدعي مواكبة فكرية وتشريعية دقيقة.

الأهمية العملية:

تكمن في تقديم معالجات قانونية واقعية تدعم توجه الدولة نحو تنمية مستدامة قائمة على التنويع الاقتصادي، من خلال تقييم الواقع وطرح حلول تنظيمية وتشريعية فعالة.

الأهمية الزمنية والمكانية:

تأتي الدراسة في وقت تشهد فيه المملكة تحولات اقتصادية وقانونية متسارعة، ويبرز فيه ملف التنمية المستدامة كأحد أولويات السياسات العامة.

سادسا : خطة الدراسة

المبحث الأول : علاقة الاستثمارات الغير نفطية بالتنمية المستدامة

المبحث الثانى : تأثير الاستثمارات غير النفطية في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

المبحث الأول

علاقة الاستثمارات الغير نفطية بالتنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم :

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أصبحت الاستثمارات غير النفطية أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول التي تعتمد تقليدياً على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل. وتأتي المملكة العربية السعودية كنموذج بارز في هذا السياق، حيث تبنّت رؤية ٢٠٣٠ الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة، والصناعة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب نماذج استثمارية قادرة على خلق فرص عمل، وتحقيق النمو الاقتصادي، مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية. ومن هنا، يبرز دور الاستثمارات غير النفطية كأداة محورية تسهم في بناء اقتصاد مستدام يتسم بالكفاءة والتنوع. ومن خلال هذا البحث، سيتم تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الاستثمارات غير النفطية وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة .

وبناء على ماسبق سوف يتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب الأتية :

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة

المطلب الثاني : دور الاستثمارات غير النفطية في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول

ماهية التنمية المستدامة

إذا نظرنا إلي المملكة العربية السعودية نجد انه تتسم العلاقة بين التنمية المستدامة والاستثمارات النفطية بأهمية بالغة, فالسعودية تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، والاقتصاد السعودي يعتمد بشكل رئيسي على هذه الثروة الطبيعية. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل يمثل تحديات على المدى الطويل، خاصة في ظل التغيرات البيئية العالمية والاتجاهات نحو الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

من هنا، بدأت المملكة في تبني رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والحد من الاعتماد على النفط. يركز هذا التحول على الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الطاقة المتجددة، السياحة، والتكنولوجيا، والتعليم، وغيرها من المجالات التي تدعم التنمية المستدامة. في هذا السياق، تسعى السعودية إلى جذب الاستثمارات في القطاعات الجديدة التي تعزز التنوع الاقتصادي وفي الوقت نفسه تحافظ على البيئة وتحقق النمو المستدام.

الفرع الأول : ماهية التنمية المستدامة

الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة

الفرع الأول

ماهية التنمية المستدامة

لقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية ومن تلك الأنواع والأشكال الحديثة نسبياً : التنمية المستدامة أو ما يطلق عليها أحياناً التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة والتي تتصف بمجموعة من الخصائص منها : أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها , مع تأكيدها علي التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة , وحرصها علي تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف أو تبذير ووفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم , وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل , وعلي أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء علي الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع , ومفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلائم مع متطلبات العصر الحاضر , أي بما يراعي الموارد الإقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلاً لتحقيق التنمية ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢ توزيع التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة إلي أربع مجموعات هي كالتالي :[١]

أولاً : التعريفات الإقتصادية

فإقتصادياً وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في إستهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة , أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوي المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب .

ثانياً : التعريفات الاجتماعية والإنسانية

[١] المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – ايسيسكو – العالم الإسلامي والتنمية المستدامة – الخصوصيات والتحديات والإلتزامات – عام ٢٠٠٢ – ص ١١٨حتي ١٢٠

أما علي الصعيد الإنساني والإجتماعي فإن التنمية المستدامة تسعي إلي تحقيق الإستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلي المدن وذلك من خلال تطوير مستوي الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية .

ثالثاً : التعريفات البيئية

وأما علي الصعيد البيئي , فإن التنمية المستدامة هي الإستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلي مضاعفة المساحة الخضراء علي سطح الكرة الأرضية

رابعاً : التعريفات التقنية والإدارية

وأما علي الصعيد التقني والإداري فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلي عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدني من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلي رفع درجة حرارة الأرض أو تضر بالأوزون .

يقول تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات الإقتصادية والبيئية والإنسانية والتقنية هي أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب أن يتوافر فيها ما يلي :

– ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية

– ألا تؤدي إلي دمار واستنزاف الموارد الطبيعية

– أن تؤدي إلي تطوير الموارد البشرية (المسكن – الصحة – مستوي البيئة – أوضاع المرأة – الديمقراطية – حقوق الإنسان)

– أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة

كما عرف روبرت سولو التنمية المستدامة بأنها : [٢]

[2]– R–Solow –1991–. Sustainability: An economist's perspective. Retrieved– from–
https://sustainability.psu.edu/fieldguide/resources/solow–r–1991–sustainability–an–economists–perspective–/

عدم الاضراربالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثه الأجيال. وتوسع في مفهوم الطاقة الإنتاجية فاعتبرها ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك، فتشمل إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لفائض القيمة، بالإضافة إلى أن مبدأ الاستهلاك الرشيد للموارد الاقتصادية الحالية والمستقبلية . مفهوم سولو(Robert Solow) للاستدامة يضمن بذلك المستوى المعيشي للأجيال المستقبلية كما هي متاحة للأجيال الحالية على الأقل وضمان الإستمرار . [٣]

ويشير مفهوم التنمية المستدامة إلي قيمة أخلاقية في غاية الأهمية , وهذه القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية , كما نبه كل دولة إلي أهمية استثمار مواردها , ويوجد إجماع مشترك للنظر إلي مفهوم التنمية المستدامة بوصفة يحيط بأبعاد ثلاثة هي : البعد الإجتماعي , والبعد الإقتصادي , والبعد البيئي , وفي الأدبيات النظرية للتنمية المستدامة يتركز التحليل بصفة أساسية علي الموارد البيئية , والحفاظ علي مخزونات الموارد أو الثروات الإنسانية والإجتماعية , والبيئية علي مدي الزمن . [٤]

عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ التنمية المستدامة بأنها :

ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق علي نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل , وأشار المبدأ الرابع إلي أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بمعزل عنها .[٥]

كما تعرف التنمية المستدامة , بأنها التنمية التي تهيئ لرسالة استخلاف الإنسان في الأرض وتحقق ضرورياته وتوفر حاجاته ورفاهيته في غير إسراف ويستديم في ظلها العمران وتمنع الإفساد . [٦]

---

[٣] د: كولستاد شارلز. – الاقتصاد البيئي، ترجمة احمد يوسف عبد الخير، الجزء ١ ، جامعة الملك سعود، الرياض: النشر العلمي للمطابع .– طبعة ٢٠٠٥

[٤] د : وهيب عيسي الناصر – تقرير حول آلية التنمية النظيفة , ودورها في تحقيق بيئة نظيفه واقتصاد ناجح وتعاون دولي مثمر في دول مجلس التعاون الخليجي – عالم الفكر – المجلد ٣٧ اكتوبر , ديسمبر ٢٠٠٨– الكويت – ص ٢٠٢

[٥] ف . دوجلاس موسشيت – مبادئ التنمية المستدامة – ترجمة بهاء شاهين – الدار الدولية – القاهره ٢٠٠٠ – ص ١١،١٧

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها :

مفهوم يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع مراعاة الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. بمعنى آخر، هي عملية تطويرية تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

الفرع الثاني

أهداف التنمية المستدامة

أُطلقت أهداف التنمية المستدامة في يناير ٢٠١٦م،من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعملت السعودية كونها من الدول الأعضاء في المنظمة على تحقيق تنمية مستدامة عالميًا بدءًا من الداخل، وجعلت تحقيق أهدافها ضمن الأولويات الوطنية في رؤية السعودية ٢٠٣٠،إذ تتبنى الرؤية المبادئ المحددة في أهداف التنمية المستدامة وتعمل في إطارها على تنويع الاقتصاد، وتطوير التقنية النظيفة في القطاعات الرئيسة، وحماية البيئة وتعزيزها، والارتقاء بجودة الحياة ورفع مستويات المعيشة، ودعم الابتكار.

وتشمل أهداف التنمية المستدامة ١٧ هدفًا:

هي: القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، ونقاء المياه والنظافة العامة، وطاقة نظيفة بأسعار معقولة، وتوفير فرص عمل لائقة ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والحد من أوجه عدم المساواة، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، والإنتاج والاستهلاك المسؤول، والحفاظ على المناخ، والحياة البحرية، والحياة البرية، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية، والشراكات لتحقيق الأهداف.

---

[٦] د : عبدالعزيز قاسم محارب – التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي – دار الجامعة الجديدة – الأسكندرية – طبعة ٢٠١١ – ص ١٧٣

المطلب الثاني

دور الاستثمارات غير النفطية في تحقيق التنمية المستدامة

الاستثمارات غير النفطية تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات مثل المملكة العربية السعودية. هذه الاستثمارات تساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل **إليك دور الاستثمارات غير النفطية في تحقيق التنمية المستدامة:**

الفرع الأول

دور التعليم والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة

في بداية الأمر وقبل بيان دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة , هناك سؤالاً يطرح نفسه , **ماهي أهداف وزارة التعليم من خلال التنمية المستدامة ؟**

حرصت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية علي أن تكون أهدافها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة والتي تتمثل فيما يلي :

– توفير التعلىم الشامل عإلى الجودة لجميع أطياف المجتمع بشكل عادل يحقق بناء رأس مال بشري مساهم في التنمية.

– إتاحة التعلىم المستمر وفرص التعلىم لجميع فئات المجتمع والتشجيع على ذلك .

– التمسك في استمرارية مبدأ العدالة بين الجنسيين في التعلىم سواء في التعلُّم أو التدريس.

– مساهمة التعلىم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام للجميع وبشكل عادل .

– تحقيق بنية تحتية لقطاع التعلىم تكون متينة ومتمكنة.

– الإرتقاء بالمستوى الفكري والعلمي للمجتمع.

– المشاركة في عملية المحافظة للموارد الطبيعية بشكل يضمن حق الاجيال التالية للإنتفاع بها.

ومن أبرز النتائج التي تم الوصول إليها :

حققت هيئة تقويم التعليم والتدريب العديد من الانجازات في رحلة التحول، استفاد منها أكثر من ٣٥ ألف جهة وطنية، شملت توفير بيانات تقويمية ضخمة، وإطلاق منصات وتطبيقات رقمية، منها منصتَا «الاعتماد الأكاديمي»، و«الاعتماد في التدريب»، وتطبيقا «مستقبلهم»، و«مقياس ألف ياء للذكاء»، كما وسّعت أعمال التقويم في التعليم والتدريب العسكري لتغطي ٧٠ في المائة من مؤسسات القطاع، بينما تجاوزت نسبة المعلمين الحكوميين المرخصين ٧٠ في المائة.

ولأول مرة في تاريخ البلاد ، قامت الهيئة العام الماضي بتشخيص دقيق لحالة التعليم، وقياس ٢١٦ مؤشراً لضمان وضبط الجودة، والانتهاء من الدورة الأولى لتصنيف الجامعات والكليات، وإطلاق البرنامج الوطني لتقويم التدريب، ومركز عمليات التقويم المدرسي، والتقويم في مدارس رياض الأطفال والطفولة المبكرة والتربية الخاصة، وإنجاز ٩٠ في المائة من أعمال التقويم والتصنيف المدرسي شملت أكثر من ٤٥ ألف مدرسة

– أما عن البحث العلمي :

سعت المملكة بشتى الطرق إلى تحقيق رؤية ٢٠٣٠ ، كما وضاعفت المملكة العربية السعودية حجم الإنفاق على الأبحاث العلمية حتى حققت المرتبة ٤٢ عالمياً، وتم إطلاق برنامج لدعم البحث والتطوير في الجامعات عام ٢٠١٧ ضمِن برنامج التحول الوطني، وتم رصد ٦ مليارات ريال سعودي ميزانية للبرنامج حتى ٢٠٢٠ ، وأُسندت متابعة البرنامج وتطويره إلى مكتب البحث والتطوير التابع لوزارةالتعليم .[٧]

[٧] محمد حضاض، –البحث العلمي وتطوير الجامعات دورهما محوري لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ – ٢٠١٨ صحيفة سبق الإلكترونية، تم الدخول في تاريخ ١٧ / ٢/ ٢٠٢٥ على الرابط التالي:https://sabq.org/saudia/tz2r7f

وفي عام ٢٠١٨ أفاد مؤشر نيتشر " natureindex "للإنجازات البحثية المنشورة في العلوم الطبيعية، أن المملكة حصلت "على المركز ٢٩ في قائمة الخمسين دولة الأكثر إنتاجية للأبحاث العلمية عالمياً، وحصلت على المركز الثامن على مستوى دول غرب قارة آسيا في مجال العلوم الحياتية، وعلى المركز الثالث في مجال العلوم الطبيعية.

ونتيجة للرؤية الموحّدة حول التعليم والتطوير البحثي، فقد وضّح تقييم مؤشر " natureindex " في عام ٢٠١٩ للدول العربية الست عشر التي يتتبع أداؤها –بناءً على الإنتاج البحثي خلال عام ٢٠١٨ – ارتفاع أداء الجامعات السعودية وحصولها على المراكز الثلاثة الأولى بين أفضل المؤسسات العربية.

في عام ٢٠٢٠ حصلت المملكة العربية السعودية بحسب تقييم مؤشر نيتشر natureindex " على المركز الرابع في عدد البحوث المنشورة لدول غرب قارة آسيا بزيادة مقدارها ٢,٩ %عما كانت عليه في عام ٢٠١٩ . [٨]

[٨] الموقع الرسمي مؤشر نيتشر للبحث العلمي

الفرع الثاني

دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة

الطاقة المتجددة لم تظهر بشكل مباشر ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠١٥ – ٢٠٣٠). ومع ذلك فقد ارتبطت بشكل غير مباشر بالهدفين الأول والسابع حيث يختص الهدف الأول بالحد من الفقر والجوع. وتساعد الطاقة المتجددة في تخفيف العبء المادي عن كاهل الطبقة المهمشة الذين ينفقون جزءاً كبيراً من دخولهم للحصول على الطاقة. وتزيد الطاقة المتجددة من معدلات الإنتاج الزراعي في المناطق البعيدة، ومن ثم تقلل نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بينما يدور الهدف السابع حول كفالة الاستدامة البيئية وتساعد الطاقة المتجددة في إنجازه عن طريق توافر الطاقة الضرورية للحصول على مياه صالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي في المناطق المحرومة منها. ومن ثم ترفع من مستوى معيشة سكان الأحياء الفقيرة. وهذه إحدى عناصر أو آليات تحقيق هدف كفالة الاستدامة البيئية . [٩]

– ومن أهم مشروعات الطاقة المتجددة في المملكة محطة سكاكا للطاقة الشمسية :

تُعتبر محطة سكاكا للطاقة الشمسية نموذجًا ناجحًا لإمكانات المملكة في مجال الطاقة المتجددة، وقدرتها على توظيفها في حياتنا بطريقة مستدامة وفعالة وأقل تكلفة.

انطلقت محطة سكاكا للطاقة الشمسية بالجوف في عام ٢٠٢١، لتصبح الأولى من نوعها ضمن مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة، التي تقودها وزارة الطاقة، باستخدام أحدث التقنيات الكهروضوئية، حيث تولد المحطة الكهرباء من أشعة الشمس، عبر أكثر من ١,٢ مليون لوحة شمسية تقام على مساحة ٦ كم^2.

[٩] د : محمد، سامي عيد– – الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية الوطنية ٢٠١٦ ٢٠٣٠– – لاقليم كردستان، العراق – العلوم الاقتصادية– م ١٨ ، ع ٦٨ – جامعة البصرة

.

تبلغ تكلفة إنتاج الطاقة في مشروع سكاكا ٨,٧٧٥ هللة / للكيلوواط في الساعة، لتبرهن على أن استخدام مصادر الطاقة المتجددة خيار اقتصادي رائع للمملكة، واستثمار مثالي للمزايا الجغرافية والمناخية التي تتمتع بها.

الفرع الثالث

دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة

اعتبرت المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة السياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تنافس وبقوة الأنشطة الاقتصادية الأخري , ولكنها تتميز بكونها تعمل علي توفير فرص عمل للشباب السعودي , وإظهار التراث الطبيعي والثقافي في المملكة العربية السعودية , إضافة لذلك فإن السياحة تفيد في تعريف السعوديين بمملكتهم وتاريخها وحضارتها , كما تعمل علي تطوير البنية التحتية , وتفتح باب الاستثمار أمام أصحاب رؤوس المال المنخفضة .[١٠]

وتقوم التنمية المستدامة علي مجموعة من العوامل أهمها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية , ويعتبر التوازن بين تلك العوامل هو الدليل الوحيد علي تحقيق النجاح في المستقبل , وتعتبر السياحة كأساس اقتصادي الرائد للتنمية البشرية لما لها من أهمية في الاقتصاد العالمي والقومي , لذا فإن الدور الأساسي للسياحة المستدامة هو الحفاظ علي الموارد الطبيعية والثقافية وجعلهما الهدف الذي تسعي إليه المشروعات السياحية . [١١]

وتطبيقاً لما سبق ومع مع إطلاق رؤية ٢٠٣٠، اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة نحو تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد التقليدي على النفط. تمثل السياحة أحد الأعمدة الرئيسية لهذا التحول، حيث تسعى المملكة إلى تطوير القطاع السياحي ليصبح أحد المحركات الاقتصادية المهمة. تهدف رؤية ٢٠٣٠ إلى تعزيز دور السياحة في الاقتصاد الوطني وجعل المملكة وجهة سياحية عالمية. كما تشير التوقعات إلى أن السعودية تهدف إلى جذب ١٥٠ مليون سائح سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠

-ومن أبرز المشروعات السياحية في السعودية :

---

[١٠] الباحث : سعيد بن مسيعد الغويتم – تصور استراتيجي لتحقيق الأمن السياحي في المملكة العربية السعودية – رسالة ماجستير – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – كلية العلوم الاستراتيجية – قسم الدراسات الاستراتيجية –٢٠١٥ – ص ٣٧

[١١] د : صلاح زين الدين – دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر – المؤتمر العلمي الدولي الثالث – كلية الحقوق – جامعة طنطا – " القانون والسياحة " – ص ٤

١- **الاستثمار في الفنادق والمنتجعات:** المملكة تشهد في الفترة الأخيرة زيادة ملحوظة في بناء الفنادق والمنتجعات السياحية الفاخرة. على سبيل المثال، تم إنشاء العديد من الفنادق العالمية في مدينة الرياض و جدة و مكة المكرمة و المدينة المنورة، مع التركيز على تقديم خدمات بمستويات عالمية.

٢- **مشروعات السياحة الكبرى:** من بين أكبر المشاريع في هذا المجال مشروع البحر الأحمر الذي يعد من أبرز المشاريع السياحية الفاخرة، وهو يشمل إنشاء منتجعات فاخرة في جزر البحر الأحمر، ويهدف إلى جذب السياح من جميع أنحاء العالم[١٢]

٣- **نيوم:** مدينة نيوم المستقبلية هي واحدة من المشاريع الكبرى التي تهدف إلى خلق بيئة سياحية مبتكرة، وتعتمد على السياحة المستدامة و التكنولوجيا الحديثة . [١٣]

الفرع الرابع

دور التنوع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة [١٤]

أظهرت المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة في إنتاجها الصناعي، حيث سجل مؤشر الإنتاج الصناعي العام زيادة بنسبة ٣,٤% في نوفمبر ٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٣. وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي إلى ١٠٣,٧٨ نقطة في نوفمبر ٢٠٢٤، وفقاً لسنة الأساس ٢٠٢١، مقارنة بـــ١٠٠,٣٧ نقطة في نوفمبر ٢٠٢٣. تعكس هذه

---

[١٢] تأسست شركة البحر الأحمر الدولية في عام ٢٠١٨، وهي الجهة المطورّة لوجهتي "البحر الأحمر" و "أمالا" وهما من المشاريع السياحية الأكثر طموحًا في العالم، تضع الإنسان والطبيعة في مقدمة أعمالها.

تمتد وجهة البحر الأحمر على مساحة تزيد عن ٢٨ ألف كيلومتر مربع حيث تضم رابع أكبر حيد مرجاني مزدهر في العالم. وستساهم الوجهة في الوصول إلى مليون زائر بحلول عام ٢٠٣٠.

– تساهم البحر الأحمر الدولية في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل في القطاعات الواعدة، مثل: السياحة والضياف، بالإضافة إلى تعزيز التراث البيئي والثقافي."– المصدر : صندوق الاستثمارات العامة https://www.pif.gov.sa/ar/our-investments/giga-projects/

[١٣] يُعدّ مشروع نيوم أحد أبرز مشاريع صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية.– تمتد نيوم على مساحة ٢٦٥٠٠ كيلومتر مربع، وستعمل بالكامل على الطاقة المتجددة، لتكون وجهة وموطنًا للأشخاص الحالمين ولمجتمع حيوي تقدّم من خلاله حلول مؤثرة ومبتكرة. وتماشيًا مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، سيطبّق مشروع نيوم نموذج الاقتصاد الدائري معتمداً النهج الخالي من الانبعاثات الكربونية. وسيعمل تصميمه المبتكر وحلوله التكنولوجية المتقدمة على إعادة تعريف مفهوم الحياة الحضرية وتعزيز الاستدامة البيئية وتحسين جودة الحياة.– المصدر : صندوق الاستثمارات العامة https://www.pif.gov.sa/ar/our-investments/giga-projects/

[١٤] الباحثه – شذي خليل – مركز الراوبط للبحوث والدراسات الاستراتيجية –تقرير بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٢٥ متاح علي الموقع التالي https://rawabetcenter.com/archives/178337

الزيادة التقدم المستمر الذي تحققه المملكة في مجال تنويع اقتصادها، كما هو موضح في رؤية ٢٠٣٠، وهي دليل على صحة العديد من القطاعات الصناعية.

يمكن إرجاع الزيادة في مؤشر الإنتاج الصناعي العام إلى النمو في عدة قطاعات رئيسية. ومن أبرز هذه القطاعات:

١. **التعدين والمحاجر:** يعد قطاع التعدين والمحاجر من الركائز الأساسية للاقتصاد السعودي، وقد شهد دعماً ملحوظاً بفضل الطلب المتزايد على النفط والغاز السعودي. مع تعافي أسواق الطاقة العالمية من تداعيات الجائحة وتكيفها مع التغيرات في سلاسل الإمداد، لا يزال قطاع النفط السعودي يلعب دوراً محورياً في دفع النشاط الاقتصادي والإنتاج الصناعي .

٢. **الأنشطة التصنيعية:** يركز قطاع التصنيع السعودي على التحول، وذلك ضمن جهود المملكة الهادفة لتنويع الاقتصاد , وقد أسهمت الحكومة في دعم المناطق الصناعية، إلى جانب الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، مما أدى إلى نمو ملحوظ في الأنشطة التصنيعية, من صناعة البتروكيماويات إلى معالجة المواد الغذائية، شهدت الأنشطة التصنيعية توسعاً كبيراً، مما ساهم بشكل كبير في ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي.

٣. **إمدادات المياه والصرف الصحي:** في إطار جهودها لتطوير البنية التحتية، قامت المملكة باستثمار كبير في مشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي, هذه الجهود لا تقتصر على تحسين جودة الحياة للمواطنين فقط، بل تخلق أيضاً طلباً صناعيًا على المواد والآلات، مما يعزز الإنتاج في قطاعات متعددة.

٤. **إدارة النفايات ومعالجتها:** مع تزايد الاهتمام بالاستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي، حققت المملكة العربية السعودية تقدماً كبيراً في أنشطة إدارة النفايات ومعالجتها. إن التزام المملكة بالتقنيات النظيفة وتقليل النفايات يعزز من فرص النمو في القطاع الصناعي، مما يساهم في دفع عجلة الإنتاج.

مما سبق نجد ان النمو في الإنتاج الصناعي في المملكة ليس مجرد زيادة إحصائية، بل هو مؤشر على جهود المملكة المستمرة لتنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد المفرط على إيرادات النفط. إذ تقوم المملكة بالاستثمار بكثافة في القطاعات غير النفطية، وذلك في إطار رؤية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى

تقليل الاعتماد على النفط وخلق اقتصاد أكثر استدامة وتنوعاً. إن هذا النمو في الإنتاج الصناعي هو شهادة على نجاح هذه السياسات.

المبحث الثانى

تأثير الاستثمارات غير النفطية في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم :

تعتبر مؤشرات الاستثمارات غير النفطية احد الأدوات الأساسية التي تقيس فعالية وكفاءة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية التي لا تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. هذه المؤشرات تساهم في تقييم دور هذه الاستثمارات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي.

تشمل الاستثمارات غير النفطية مجموعة واسعة من المجالات مثل: الصناعة، التكنولوجيا، السياحة، التعليم، الصحة، الزراعة المستدامة، والطاقة المتجددة. تتمثل أهمية هذه المؤشرات في قدرتها على قياس مدى نجاح الدول في تحوّل اقتصاداتها من الاعتماد الكامل على النفط إلى تنمية شاملة ومستدامة في مجالات أخرى.

وبناء على ذلك سوف يتم تقسيم هذا المبحث الى المطالب الاتية :

المطلب الأول : الاستثمار الغير النفطية وتأثيرها على مؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الثانى : المقومات التي تمتلكها المملكة العربية السعودية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار الغير نفطى

المطلب الأول

الاستثمار الغير النفطية وتأثيرها على مؤشرات التنمية المستدامة

١–ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الغير النفطية إلى الاقتصاد وتأثيره على التنمية من خلال العوامل التالية:

أ–متغيرات قابلة للقياس الكمي: الناتج القومي الإجمالي، والصادرات، والتضخم، والإنفاق الحكومي، والادخار.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي محدد أساسي للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وتتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير مع العديد من الشركات المحلية والأجنبية لاستثمار أموالها، وقد أقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (T. Vitos.Davoodi.)

ثانيًا: نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي:

تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الغير النفطية وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. [١٥]

ثالثًا: نسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي:

15 Ahadi R. & Ghanbarzadeh M.,2011, "FDI, Exports and Economic Growth: Evidence from Mena Region", Middle-East Journal of Scientific Research, Vol. 10, No. 2, pp. 174_182

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة. وتوجد عدة طرق لقياس التضخم منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ولمعدلات التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الأرباح، ومن ثم حركة رأس المال والتي تؤثر تكاليف الإنتاج التي تعنى بها الشركات الأجنبية. وارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري والمعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز ١٠% أو ٣٠٪ أو ١٠٠٪ سنوياً تشوه النمط الاستثماري ويدخل الاستثمار في منطقة الخطر سواء للاستثمارات المحلية أو الأجنبية، ويعد التضخم مؤشر على ضعف الاقتصاد القومي، وهناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. [١٦]

رابعًا: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي:

تشير زيادة حجم الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية وإلى زيادة الضرائب مستقبلاً فتنخفض دخول الأفراد ومن ثم ينخفض الطلب على السلع والخدمات، فينخفض الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار، وهناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي وتدفق الاستثمار الأجنبي.

خامسًا: نسبة الادخار المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي:

هناك تأثيران للادخار المحلي على الاستثمار الغير النفطية ،

الأول: تأثير طردي هو أن الادخار المحلي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وتوسيع حجم السوق ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمار.

أما الثاني: فهو تأثير عكسي إذ أن قلة المدخرات المحلية تؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمار الغير النفطية إذ يكون هناك اعتماد كبير على الاستثمار الغير النفطية في إنشاء المشاريع وتنشيط الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

16 Becker, Gary S. Kevin M Murphy, and Robert Tamura. 1990. Human capital, fertility, and economie growth. Journal of Political Economy, 98(5 pt 2).

ب. متغيرات غير قابلة للقياس الكمي: مثل الاستقرار السياسي، والتقدم الحضاري، ودرجة التحرر الاقتصادي. [١٧]

٢-الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية (المقومات-مجالات الاستثمار-حوافز تشجيع الاستثمار الأجنبي)

يمكن عرض تجربة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، من خلال الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري بها، وهذا بالتطرق لمختلف مكوناته من عوامل جذب اقتصادية وتنظيمية وإدارية وسياسية، والتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي[١٨]

.

الاستثمار الجديد من بعدة تطورات إلى أن وصل لهذه المرحلة، حيث تم إصدار الهيئة العامة للاستثمار مرسوم ملكي ٢٠٠٠م يتضمن العديد من التسهيلات لتهيئة المناخ الاستثماري ملائمة المناخ وتطويره للاستثمار:

هناك قرارات صدرت بخصوص نظام الاستثمار الأجنبي والهيئة العامة للاستثمار في مجال تحسين وتطوير المناخ الاستثماري في السعودية من خلال:

١-يظهر من الأنظمة التحفيزية للاستثمار أن الجزء المهم فيها هو ما يتعلق بمسألة الضرائب على الأرباح وتتحمل الدولة نسبة ١٥% بعدما كانت نسبة مثقلة الكاهل المستثمرين وصلت إلى ٤٥ % في النظام الاستثماري السابق.

17 Ahadi R. & Ghanbarzadeh M.,2011, "FDI, Exports and Economic Growth: Evidence from Mena Region", Middle-East Journal of Scientific Research, Vol. 10, No. 2, pp. 174_182
18 Balamuurali N & Bogahawatte C., 2004, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Sri Lanka', Sri Lankan Journal of Agricultural Economics, Vol 6, No. 1, pp. 37-50

٢-يكفل النظام الجديد للمستثمر الأجنبي حق التمتع بالملكية الكاملة ١٠٠ % للمشروع الاستثماري الذي يقيمه في السعودية، وقد كان النظام القديم يمنح بصورة ضمنية هذا الحق غير أنه يشجع إقامة المشروعات المشتركة حيث اشترط أن يكون المستثمر الأجنبي مالكاً لما لا يزيد عن ٧٥% من أسهم المشروع حتى يتسنى له التمتع بالحوافز، ولكن في ظل النظام الجديد فإن هذا الشريط أصبح لا وجود له، مما يعني التفعيل العملي نحو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

٣-تم اعتماد نظام اللامركزية في إصدار تراخيص الاستثمار من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفروعها، وتم تحقيق عدة إنجازات لتسهيل بيئة الأعمال منها: تقليص المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص من ٣٠ يوم إلى ٣ أيام.

٤-مقارنة بالوضع في السابق ومقارنة بنسب تنفيذ التراخيص بشكل عام في السعودية، فقد ارتفعت أعداد المشاريع المنفذة بمعدل ٢٠٪ في المتوسط وزاد حجم الاستثمارات المنفذة بمعدل٨٠% سنوياً في المتوسط في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٦.

*ويجب الملاحظة بأن هناك فارق زمني بين إصدار ترخيص الاستثمار وتنفيذ المشروعات على الواقع، نظراً لأن المشاريع ذات التمويل الضخم تحتاج إلى عدة سنوات لاستثمار كامل رأس مالها، وقد تزامن هذا التغير مع صدور نظام الاستثمار الأجنبي وإنشاء الهيئة العامة بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار، فإن السعودية تتمتع بمميزات جذب أخرى لا تقل أهمية عن العاملين السابقين[١٩].

<u>٢-حجم الاستثمارات الغير النفطية وتوزيعه القطاعي والجغرافي في المملكة العربية السعودية:</u>

يعتبر مستوى الاستثمار الغير النفطية مؤشراً جيداً لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في السعودية، لذلك يمكن أن تدرج الإحصائيات حول مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

١٩ (www.sagia.gov.sa)

الجدول (١) حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد خلال(٢٠٠٠-٢٠٢٠).

السنوات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الاستثمار الأجنبي الوارد	١٩,٤٢	١٢,٠٩٧	١٨,٢٩٣	٢٤,٣٣٣	٣٩,٤٥٥	٣٦,٤٥٧	٢٩,٢٣٢	١٦,٣٠٨	١٢,١٨٢	٨,٨٦٤	٨,٠١١

الجدول (٢) نصيب القطاعات من تدفقات الاستثمار الغير النفطية جنبي المباشر في السعودية لسنة ٢٠٢٠.

القطاع	الصناعة والطاقة	الخدمات المالية والتأمين	المقاولات	الفنادق والمطاعم	النقل	النقل والاتصالات	العقار والتأجير
النسبة	٦٤,٣٤	٦,٦٨٢	١,٩٨٢	٠,٢٠٧	٠,٠٨	٠,٠٢٣	٢٩,٦٨١

الجدول (٣): أهم خمسة دول مستثمرة في السعودية حتى نهاية ٢٠٢٠

الدول	الولايات المتحدة	اليابان	الإمارات	هولندا	الكويت
الاستثمار الأجنبي المباشر	٩٤٢٤	٤٥٧٥	٣١١٤	١٢٩٩	٨٤٣

المصدر/ htt://www.worldbank.org

٣-تدفقات الاستثمار الأجنبية في المملكة العربية السعودية:

تماشياً مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تهدف إلى زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٧% إلى ٥,٧%.

في نهاية كل فصل مالي، يثبت الاقتصاد السعودي أنه الأقوى على مستوى المنطقة، وما يؤكد ذلك، النمو المتصاعد للاستثمارات الأجنبية في السعودية التي بلغت أعلى مستوياتها بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، وتحديداً من الربع الثاني ٢٠٢٠

ووفقًا إلى بيانات أولية لمؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في السعودية بنهاية الربع الثاني من العام الجاري إلى ١,٤٩٤ تريليون ريال، بزيادة سنوية نسبتها ١٢ في المائة بما يعادل ١٥٩,٤٣ مليار ريال، مقارنة بنهاية الربع الثاني من العام الماضي البالغ نحو ١,٣٣٤ تريليون ريال.

ونمت الاستثمارات الأجنبية خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ٧,١ في المائة بما يعادل نحو ٩٨,٧٤ مليار ريال مقارنة بـــ ١,٣٩٥ تريليون ريال بنهاية الربع الأول، وهي أعلى نسبة نمو من الربع الثالث ٢٠٢٠ التي حققت خلاله نموا نسبته ٨,٥ في المائة.

وتتوزع الاستثمارات الأجنبية في السعودية إلى ثلاثة أنواع رئيسة، وهي الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد، واستثمارات الحافظة التي تنقسم إلى نوعين حقوق الملكية وأسهم و"صناديق استثمار" "وسندات الدين. [٢٠]

أما القسم الثالث والأخير من الأقسام الرئيسة، "الاستثمارات الأخرى"، وتتفرع إلى ثلاثة فروع وهي "القروض" و "العملة والودائع" "وحسابات أخرى مستحقة الدفع"، وجاء نمو الاستثمارات الأجنبية خلال الربع الثاني ٢٠٢٠ بفضل نمو "استثمارات الحافظة" وتحديداً أحد أقسامها الفرعية وهي "سندات الدين" التي نمت بنسبة ٢٦ في المائة بما يعادل ٤٢٠٦ مليار ريال.

كما سجل بندان من بنود الاستثمارات الأجنبية نمواً ملحوظًا خلال الربع الثاني ٢٠١٨ وهما "العملة والودائع" و "القروض"، حيث نما الأول بنسبة ٢٦ في المائة بما يعادل ٢١٠٢ مليار رياد، والثاني ٢١ في المائة بنحو ٢٠,٥ مليار ريال.

وفيما يخص توزيع الاستثمارات الأجنبية في السعودية فهي تتوزع إلى ٣ أقسام رئيسة أكبرها الاستثمار المباشر داخل الاقتصاد السعودي حيث يشكل نحو ٥٨,٧ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة ب ٦٥,١ في المائة بنهاية الربع الثاني ٢٠١٧.

في حين يشكل القسم الثاني "استثمارات الحافظة" نحو ٢٢,٨ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية بنهاية الربع الثاني ٢٠١٨ مقارنة ب ١٦,٧ في المائة بنهاية الربع الثاني ٢٠١٧.

والقسم الثالث "استثمارات أخرى"، مثل ١٨,٥ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية بنهاية الربع الثاني ٢٠١٨ و١٨,٢ في المائة بنهاية الربع الثاني ٢٠١٧

بناء على البيانات المنشورة من قبل وزارة التجارة والصناعة التي تتضمن تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المصانع وإجمالي التمويل وعدد العمال سيتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مناطق المملكة، وتوزيعها حسب الأنشطة الصناعية إلى:

١-المصانع المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حسب المناطق.

20 Cass, David. 1965. Optimum growth in an aggregative model of capital accumulation. The Review of Economic Studies, pages 233-240.

٢-المصانع المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حسب النشاط الصناعي.

٣-إنجازات الهيئة العامة للاستثمار.

وبالإضافة إلى ذلك توقع اقتصاديون أن يشهد عام ٢٠٢٢ طفرة في زيادة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بنسبة لا تقل عن ٤% ونمو التبادل التجاري بين الرياض وبعض العواصم التجارية والصناعية. [٢١]

وتوقعوا أيضاً أن يشهد عام ٢٠٢٥ طفرة كبيرة على مستوى الاستثمارات الاجنبية في مجال الصناعات التحويلية والتقنية والتكنولوجيا وتحفيز المنشآت الصغيرة والكبيرة ونمو القطاعات التنموية العلاقة [٢٢].

وكان تقرير اقتصادي اصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أشار أن السعودية الأولى عربياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وال ٢٠ عالمياً في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، عازيا ذلك إلى تحسن مناخ الاستثمار لعدد من الأسباب منها عمليات الخصخصة.

شكل رقم (١).

تدفقات الاستثمار غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي

21 Chowdhury A & Mavrotas G, 2003, "FDI and Growth: What Causes What? The World Economy, Vol. 29, Issue 1, pp.9-19,

22 http://www.worldbank.org.

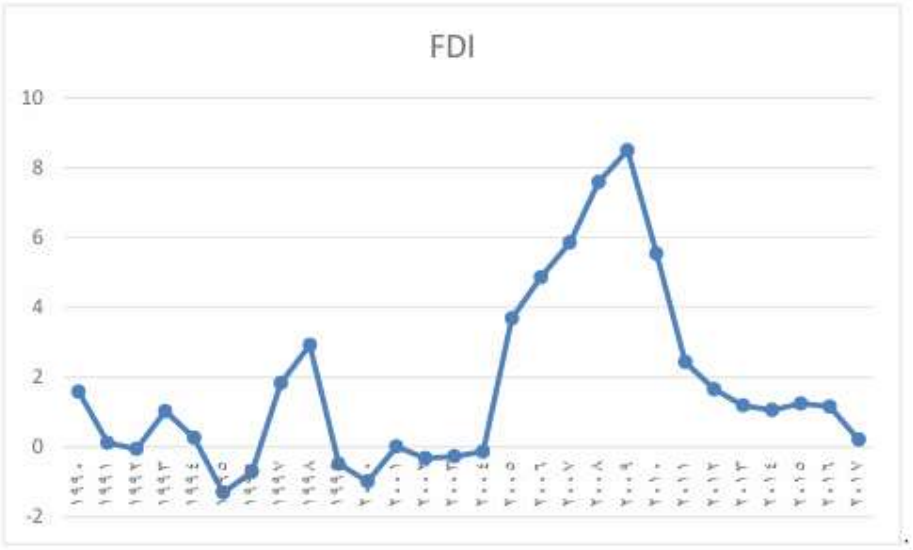

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

المطلب الثانى

المقومات التي تمتلكها المملكة العربية السعودية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار الغير نفطى

هناك عدة مقومات يجب أن تكون الدولة تتميز بها حتى يقوم فيها الاستثمار الاجنبي بشكل ناجح، ومن الممكن القول بأن المملكة العربية السعودية تمتاز بهذه المقومات التي تؤدي إلى نجاح المشروع، وتتمثل هذه المقومات بعدة نقاط منها: [٢٣]

١-انتشار الامن والاستقرار:

فالأمن هو العامل الرئيسي الأول لجذب رأس المال، فعندما تكون الدولة أكثر استقراراً وأمناً فذلك يعطي طمأنينة لأصحاب رؤوس الأموال لإقامة مشاريعهم بكل أريحية وهذا ما تسعى إليه المملكة العربية السعودية جاهدة في تثبيته لمصلحة الفرد المواطن وأيضاً لراحة المستثمر الأجنبي وجذبه أكثر.

ب-تطبيق نظام الاقتصاد الحر:

فنظام المملكة العربية السعودية معتمد على التجارة الحرة بدون أي قيود طالما إنها تحت تطبيق الشريعة الإسلامية وقواعدها، فعندما يكون هناك حرية للتجارة فهذا عامل مهم لجذب المستثمرين الاجانب لأنهم سيعملون بحريه دون قيود، وأيضاً قامت الدولة بوضع برامج الخصخصة بعض المرافق والمشاريع الحكومية. [٢٤]

ج-حجم وضخامة السوق السعودية:

العامل الثالث الجاذب للاستثمار هو حجم السوق السعودي وتنوعه وذلك للحجم المطرد في النمو واتساعه وأيضاً توافر القوى الشرائية فعدد السكان عامل مساعد على الطلب للسلع، فهناك كميات كبيرة من المنتجات المحلية والأجنبية في هذا السوق والتنوع راجع لكبر السوق كي يفي الغرض لوجود فجوة طلب ويمكن سدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية على أراضيها كما أن سعي المملكة

---

٢٣ دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة (رسالة منشورة)، المعهد التقني نينوى، العراق ، ٢٠٠٦م.

٢٤ د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات ؛ الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٥،ص ٣٠

وراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيساعد هذا المستثمرين المحليين للانضمام للأسواق الخارجية والبدء بالتصدير الخارجي بدلا من المحلي فقط[٢٥]

د-المدن الصناعية:

قامت المملكة العربية السعودية بالعديد من التسهيلات حتى تساعد على قيام الاستثمارات ومنها إنشاء مدن صناعية ذات كفاءة عالية وتأجير أراضيها على المستثمرين بأسعار رمزية قدرها (٠,٠٨) للمتر المربع سنوياً. وإلى يومنا هذا قد تم انشاء ثمان مدن صناعية منتشرة في أرجاء الدولة منها: الرياض، مكة المكرمة، الأحساء، جدة، القصيم والدمام وأيضاً مدينتي الجبيل وينبع الصناعية.

هـ -وجود شبكه متكاملة من البنية الأساسية:

حتى تكسب الدولة استثمارات ناجحة للدولة تساعدها لنهوض اقتصادها فقد قامت بتأسيس شبكة متكاملة من البنية التحتية وحرصت على تأسيسها بشكل جيد حتى يسهم في انشاء المشاريع الناجحة. [٢٦] www.sagia.gov.sa

٥-مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر:

١-المعيار الجغرافي المجالات الاستثمار:

تبوب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية.

أ-الاستثمارات المحلية:

تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات، الأوراق المالية والذهب، والمشروعات التجارية.

ب -الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية:

25 Chowdhury A & Mavrotas G, 2003, "FDI and Growth: What Causes What? The World Economy, Vol. 29, Issue 1, pp.9-19,

٢٦ د. محمد مطر، المرجع السابق ،ص ٣٤

*تشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر [٢٧]

٢-المعيار النوعي لمجال الاستثمار:

تبوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية.

أ-الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار حقيقيًا أو اقتصاديًا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب... الخ.

والأصل الحقيقي: يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة مثل العقار، أما السهم، فهو أصل مالي، ولا يمكن اعتباره أصل حقيقي لأنه لا يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي، وإنما لمالكه حق المطالبة بالحصول على عائد. [٢٨]

ب -الاستثمار المالي:

ويشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم، أو سند أو شهادة إيداع ... الخ.

والأصل المالي: يمثل حقًا ماليًا لمالكه أو لحامله، المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفقًا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية. [٢٩]

<u>٦-حوافز تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية:</u>

---

27 htt://univ-bisa.dz/rem/n4/8.pdfkr

٢٨ حمد عبد العزيز التويجري، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على اقتصاد المملكة العربية السعودية مجلة جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، العدد ١ الرياض٢٠٠١م.

29) http://univ-bisa.dz/rem/n4/8.pdfkr

تشجع المملكة العربية السعودية الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم مجموعة كبيرة من الحوافز الاستثمارية منها: إمكانية الحصول على القروض الميسرة، وتوفير الخدمات والمرافق بأسعار تنافسية، وإعفاء الواردات من المواد الخام والمعدات من الرسوم الجمركية مع الحماية الجمركية للسلع المنتجة محلياً، وإعفاء المنتجات المحلية المصدرة من رسوم التصدير، وسوف نسرد بعض التفاصيل عن كل من هذه الحوافز.

١) الحماية والإعفاءات الجمركية:

تقوم الدولة بفرض رسوم جمركية على الواردات والتي يوجد لها بدائل محلية أو تحديد الكميات المستوردة منها بهدف حماية وتشجيع الصناعات الوطنية. أما الواردات المنافسة للمنتجات الخاضعة للحماية تفرض عليها التعرفة الجمركية وتسري هذه التعرفة لمدة ٥ سنوات يتم بعدها الغاؤها حيث يمكن للصناعة المحلية أن تحمي نفسها بنفسها وذلك برفع كفاءة الانتاج.

٢) تفضيل المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية:

تعطي الحكومة الأفضلية للمنتجات الوطنية على مثيلاتها المستوردة عند التعاقد لتأمين مشترياتها.

ج) توافر المواد الخام:

من أهم المواد الخام التي تتوافر في المملكة هو البترول بالإضافة إلى العديد من المعادن مثل الذهب والحديد والفوسفات والمنجنيز والنحاس وما توفره شركة (سابك) من المواد البتروكيماوية وما يتوافر من مواد خام زراعية

د) حوافز تنظيمية من أهمها:

١) تأسيس جهة لإعطاء تراخيص الاستثمار للمستثمرين الاجانب والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة لإكمال اجراءات الموافقة والتصديق عليها وهذه الجهة تسمى الهيئة العامة للاستثمار.

٢) سرعة البت في الطلبات وتسجيل المشروعات وانهاء الاجراءات التنظيمية خلال ثلاثين يوماً من استيفاء متطلبات منح الترخيص من الهيئة العامة للاستثمار.

٣) تقديم المزايا والحوافز لمنشأت الاستثمار الأجنبي وهي تعادل المزايا والحوافز التي تتمتع بها المنشآت الوطنية.

٤) تعديل نظام الشركات وذلك بإلغاء الحد الأدنى المطلوب الرأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة.

٥) تملك العقارات ذات العلاقة المباشرة بالمنشأة المرخصة من الهيئة بما في ذلك الاقامة والسكن للموظفين.

٦) السماح بتحويل رأس المال والأرباح للخارج.

٧) حرية حركة الأسهم بين الشركاء وفقًا للأنظمة ذات العلاقة.

ه-الحوافز المالية وتشمل:

١) عدم وجود ضرائب على الدخل الفردي.
٢) تبلغ الضرائب على الشركات ٢٠% من صافي الأرباح.
٣) مكانية المستثمرين الأجانب من الاستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية بحسب الأنظمة ذات العلاقة والتي تشمل:

١-صندوق التنمية الصناعية السعودي.

٢-الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣-صندوق النقد العربي.

٤-برنامج تمويل التجارة العربية.

٥-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

٦-البنك الاسلامي للتنمية.

*هناك حوافز مالية أخرى تدعم الاستثمار في المملكة وهي كالآتي:

- أسعار تنافسية لخدمات المياه والكهرباء والأراضي.

– المنح المالية للبحوث والتنمية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية[٣٠]

ونلخص من ذلك ان تعتبر المملكة من ضمن الاقتصاديات العشرين الأكبر في العالم حيث تحتل المملكة المترتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فهي تأخذ المركز ٤٩ ضمن ١٨٩ دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة أداء العمال وفقًا لتقرير ممارسة اداء العمال العام ٢٠١٥ الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. حيث أن من المتوقع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي إلى ٣٣٥٠٠ دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠م إذا فالمملكة من أسرع الدول في النمو الاقتصادي على مستوى العالم، ويعتبر الريال السعودي من أكثر العملات استقرارا حيث لم يكن هناك تغير كبير في قيمة صرفه خلال الثلاث عقود الأخيرة بالإضافة إلى عدم وجود قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج. كما تشهد المملكة انخفاض في معدلات التضخم. أما فيما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي فإن المملكة تسعى لتوقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول.

30. www.riyadhchamber.org.sa

الخاتمة

في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الريعي، سعت المملكة العربية السعودية إلى إعادة هيكلة اقتصادها الوطني من خلال استراتيجية شاملة تستهدف تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على العائدات النفطية، بما يعزز مسار التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على مدى إسهام الاستثمارات غير النفطية، بوصفها أداة اقتصادية واستراتيجية، في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وقد انتهج الباحث منهجًا تحليليًا – مقارنًا، يرتكز على دراسة الإطار النظري للاستثمار غير النفطي، وتحليل الواقع السعودي في ضوء مؤشرات التنمية المستدامة، وصولًا إلى تقييم فعالية السياسات والتشريعات ذات الصلة. وانطلاقًا من التحليل القانوني والمؤسسي، أمكن الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات كما يلي:

أولًا: النتائج

١. تبين أن المملكة العربية السعودية قد خطت خطوات مهمة في مجال تنمية الاستثمارات غير النفطية، عبر مشاريع وبرامج ضمن "رؤية ٢٠٣٠"، شملت قطاعات الصناعة، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة.

٢. أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نمو الاستثمار غير النفطي وتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة، لا سيما من حيث تنويع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص عمل جديدة.

٣. خلُصت الدراسة إلى أن الأطر التشريعية والتنظيمية الحالية، رغم تطورها النسبي، ما زالت بحاجة إلى مزيد من التحديث والتكامل، بما يضمن انسجامها مع أهداف التنمية المستدامة، ومعايير الحوكمة، والشفافية، والمساءلة البيئية والاجتماعية.

٤. اتضح وجود تحديات قانونية، منها تداخل الاختصاصات بين الجهات المنظمة، وضعف النصوص الخاصة بربط الاستثمار غير النفطي بضمانات العدالة البيئية، والتنمية الإقليمية المتوازنة.

ثانيًا: التوصيات:

١. ضرورة الإسراع في إعادة هيكلة الإطار التشريعي المنظّم للاستثمار غير النفطي بما يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة، ويستند إلى رؤية وطنية متكاملة تتضمن مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية.

٢. اعتماد سياسة تشريعية واضحة تنص صراحة على التكامل بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والاجتماعية، من خلال تضمين تلك المبادئ في قوانين الاستثمار، والتراخيص، وتقويم المشروعات.

٣. تعزيز دور الهيئات الرقابية، وتفعيل آليات المتابعة والتقييم للمشروعات الاستثمارية، وقياس مدى التزامها بمعايير التنمية المستدامة.

٤. التوسع في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات غير نفطية ذات مردود تنموي واضح، لا سيما في المناطق الأقل نمواً، بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة.

٥. توفير بنية تحتية تشريعية رقمية، تُيسر الاستثمار في القطاعات المستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الخضراء، والخدمات الرقمية.

ثالثًا: مقترح تشريعي

مشروع مادة قانونية تضاف إلى نظام الاستثمار السعودي:

يُشترط في جميع المشروعات الاستثمارية غير النفطية، التي تتجاوز قيمتها الحد الذي تحدده اللائحة التنفيذية، تقديم دراسة جدوى تتضمن تقييماً تفصيلياً للأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشروع، ومدى توافقه مع مؤشرات التنمية المستدامة، على أن يُعتد بتلك الدراسة كأساس لمنح الترخيص الاستثماري، ويُشترط تجديدها دورياً بناءً على تقارير المتابعة والرقابة الصادرة عن الجهات المختصة."

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

١. حمد عبد العزيز التويجري، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على اقتصاد المملكة العربية السعودية مجلة جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، العدد ١ الرياض١٤٢٢م.

٢. دوجلاس موسشيت – مبادئ التنمية المستدامة – ترجمة بهاء شاهين – الدار الدولية – القاهره ٢٠٠٠

٣. دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة (رسالة منشورة)، المعهد التقني نينوى، العراق ، ٢٠٠٦م.

٤. سعيد بن مسيعد الغوينم – تصور استراتيجي لتحقيق الأمن السياحي في المملكة العربية السعودية – رسالة ماجستير – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – كلية العلوم الاستراتيجية – قسم الدراسات الاستراتيجية –٢٠١٥

٥. صلاح زين الدين – دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر – المؤتمر العلمي الدولي الثالث – كلية الحقوق – جامعة طنطا – " القانون والسياحة "

٦. عبدالعزيز قاسم محارب – التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي – دار الجامعة الجديدة – الأسكندرية – طبعة ٢٠١١

٧. كولستاد شارلز. – الاقتصاد البيئي، ترجمة احمد يوسف عبد الخير، الجزء ١ ، جامعة الملك سعود، الرياض: النشر العلمي للمطابع .– طبعة ٢٠٠٥

٨. محمد حضاض، -البحث العلمي وتطوير الجامعات دورهما محوري لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ - ٢٠١٨

٩. محمد سامي عيد- - الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية الوطنية ٢٠١٦ ٢٠٣٠- - لاقليم كردستان، العراق - العلوم الاقتصادية- م ١٨ ، ع ٦٨ - جامعة البصرة

١٠. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

١١. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – ايسيسكو – العالم الإسلامي والتنمية المستدامة – الخصوصيات والتحديات والإلتزامات – عام ٢٠٠٢

١٢. وهيب عيسي الناصر – تقرير حول آلية التنمية النظيفة , ودورها في تحقيق بيئة نظيفه واقتصاد ناجح وتعاون دولي مثمر في دول مجلس التعاون الخليجي – عالم الفكر – المجلد ٣٧ اكتوبر , ديسمبر ٢٠٠٨- الكويت .

١. ثانيا : المراجع الأجنبية :

2. Ahadi R. & Ghanbarzadeh M.,2011, "FDI, Exports and Economic Growth: Evidence from Mena Region", Middle-East Journal of Scientific Research, Vol. 10, No. 2, pp. 174_182
3. Ahadi R. & Ghanbarzadeh M.,2011, "FDI, Exports and Economic Growth: Evidence from Mena Region", Middle-East Journal of Scientific Research, Vol. 10, No. 2, pp. 174_182
4. Balamuurali N & Bogahawatte C., 2004, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Sri Lanka', Sri Lankan Journal of Agricultural Economics, Vol 6, No. 1, pp. 37-50
5. Becker, Gary S. Kevin M Murphy, and Robert Tamura. 1990. Human capital, fertility, and economie growth. Journal of Political Economy, 98(5 pt 2).
6. Cass, David. 1965. Optimum growth in an aggregative model of capital accumulation. The Review of Economic Studies, pages 233-240.

7. Chowdhury A & Mavrotas G, 2003, "FDI and Growth: What Causes What? The World Economy, Vol. 29, Issue 1, pp.9-19, - R-Solow - 1991-. Sustainability: An economist's perspective. Retrieved- from- https://sustainability.psu.edu/fieldguide/resources/solow-r-1991-sustainability-an-economists-perspective/-
8. Chowdhury A & Mavrotas G, 2003, "FDI and Growth: What Causes What? The World Economy, Vol. 29, Issue 1, pp.9-19,